ملخص سياسة SESRI
العـــــدد ٤
فبراير ٢٠٢٣

الرفاه الاقتصادي: أنماط الإنفاق والادخار في السياق القطري

د. نورة لاري، أ.د أوروكياسامي بيريانغام، كاتالينا بيتكو، نور العمادي، مريم آل ثاني، نور آل ثاني

يركز الملخص على توضيح سلوك المشاركين فيما يتعلق بأسعار الخدمات والسلع في قطر، بالإضافة إلى الإنفاق الفردي والأسري، وسلوكيات الادخار والاقتراض، علاوة على التخطيط المالي بناء على بيانات موثوقة. تقدم نتائج هذه الدراسة سياسات فعالة تدعم توجه الدولة للتنمية الاقتصادية. يعد الوعي بالمفاهيم المالية والوصول إلى الخدمات المالية أمرًا في غاية الأهمية، وبالأخص في المجتمعات ذات الدخل المرتفع مثل دول الخليج العربي، وذلك لتعزيز قوى السوق وتوجيه تنمية السياسات الاقتصادية. تطرح نتائج هذه الدراسة مقترحات في مجال السياسات حول الرفاه الاقتصادي طويل الأمد لتعزيز الاستقرار الاقتصادي الفردي والأسري في في قطر.

أظهرت الإحصائيات الأخيرة أن التكلفة العامة للمعيشة في دولة قطر هي أعلى من دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى بما في ذلك الكويت، وعمان، والمملكة العربية السعودية والبحرين[1]. حيث أدت التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحضرية في قطر على مدى العقد الماضي إلى ارتفاع مستوى المعيشة (SOL) مما أدى إلى تغير في أنماط الإنفاق الأسري.

ارتفع متوسط إنفاق الأسرة القطرية من 39،821 ريال قطري في عام 2007 إلى 57،724 ريال قطري في عام 2013، بمعدل زيادة سنوية قدرها 6٪[2]. لا تعكس هذه الزيادة تحسّن مستوى المعيشة فحسب، بل تعكس أيضًا زيادة الأسعار. يُظهر مؤشر أسعار المستهلك لشهر يونيو 2022 الصادر عن جهاز التخطيط والإحصاء زيادة بنسبة 5.41٪ في المؤشر العام مقارنة بمؤشر أسعار المستهلك في يونيو 2021.

من هذا المنطلق، قام معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية (SESRI) بإجراء مسح قطر نصف السنوي لعام 2022 والذي يتضمن قسم متعلق بالرفاه الاقتصادي، حيث شارك فيه 1496 مستجيبًا، بما في ذلك 744 قطريًا و752 من المقيمين ذوي الياقات البيضاء وذلك للحصول على فهم أفضل لأنماط الادخار والإنفاق الخاصة بهم، حيث تم تصنيفهم بحسب الدخل.

ولذلك، تم تصنيف القطريين والمقيمين ذوي الياقات البيضاء الذين لديهم دخل أدنى قدره 50،000 ريال قطري و15،000 ريال قطري على التوالي، على أنهم مُستجيبون من ذوي الدخل المرتفع. بينما تم تصنيف القطريين والمقيمين من ذوي الياقات البيضاء الذين يقل دخلهم عن 50،000 ريال قطري و15،000 ريال قطري على التوالي على أنهم مستجيبون من ذوي الدخل المنخفض.

الاقتصاد القطري: التصورات العامة عن الأسعار

من المهم الأخذ في عين الاعتبار التصورات العامة للأفراد فيما يخص أسعار السلع الأساسية والخدمات في قطر. تم طرح سؤال عام على المُستجيبين القطريين والمُقيمين حول تصوراتهم عن أسعار السلع والخدمات في قطر. اتفق غالبية المُستجيبين القطريين، بمن فيهم ذوي الدخل المرتفع (95٪) والأقل دخلًا (90٪) على أن أسعار السلع والخدمات مرتفعة. وعلى الرغم من أن نسبة ضئيلة من القطريين ذوي الدخل المرتفع يرون أن الأسعار منخفضة، لم يوافق على ذلك أي من القطريين أصحاب الدخل الأقل. وبالمثل، وافق أكثر من ثلاثة أرباع المقيمين ذوي الدخل المرتفع (77٪) والمقيمين ذوي الدخل المنخفض (87٪)

اتفق غالبية المواطنين والمقيمين ذوي الياقات البيضاء على أن أسعار السلع والخدمات مرتفعة

على أن أسعار السلع والخدمات في قطر مرتفعة. بينما رأى حوالي 20٪ من المقيمين ذوي الدخل المرتفع أن أسعار السلع والخدمات "مناسبة إلى حد ما"، مقارنة بـ 12٪ فقط من المقيمين ذوي الدخل المنخفض. بشكل عام، اتفق 92٪ من القطريين و82٪ من المقيمين على أن أسعار السلع والخدمات مرتفعة.

الدخل مقابل المصروفات

توفر مقارنة النفقات الأسرية ودخل الأسرة نظرة عميقة عن الاستقرار المالي للأسرة بشكل عام في قطر. حيث أفاد حوالي 73٪ من المستجيبين القطريين أن دخلهم الشهري كان كافيًا لتلبية احتياجاتهم الأساسية. وبالمثل، أفاد 74٪ من المقيمين ذوي الدخل المرتفع أن دخلهم الشهري كان كافيًا أيضًا لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

سُئل المستجيبون عن مصروفاتهم المنزلية الشهرية مقارنة بدخلهم المنزلي الشهري. وعند مقارنة المستجيبين حسب مستوى الدخل، أظهرت النتائج أن المستجيبين ذوي الدخل المرتفع لديهم نفس مستوى الإنفاق على المصروفات. وبالمقارنة بين الفئتين، أفاد المستجيبون ذوي الدخل الأقل أن مصروفاتهم الشهرية فاقت دخلهم.

اختلفت التصورات حول المصاريف الشهرية مقارنة بالدخل الشهري بين المستجيبين القطريين بحسب مستويات الدخل. حيث أبلغ 32٪ من القطريين ذوي الدخل المرتفع أن مصروفاتهم الشهرية كانت أعلى من دخلهم الشهري، وأبلغ 46٪ منهم أن مصروفاتهم ودخلهم متماثلان تقريبًا، بينما أبلغ 22٪ من القطريين ذوي الدخل المرتفع أن مصروفاتهم كانت أقل من دخلهم الشهري. ومن ناحية أخرى، أفاد 45٪ من القطريين ذوي الدخل الأقل بأن مصروفاتهم الشهرية كانت أعلى من دخلهم الشهري، وأفاد 41٪ منهم بأن مصروفاتهم الشهرية ودخلهم متقاربين، بينما أفاد 14٪ أن مصروفاتهم الشهرية كانت أقل من دخلهم الشهري.

ومن بين المقيمين ذوي الدخل المرتفع، أفاد 27٪ منهم أن مصروفاتهم الشهرية كانت أعلى من دخلهم الشهري، وأفاد 47٪ منهم أن مصروفاتهم الشهرية ودخلهم الشهري كانا متقاربين، بينما أفاد 26٪ منهم أن مصروفاتهم الشهرية كانت أقل من دخلهم الشهري. ومن جهة أخرى، قال 40٪ من المقيمين ذوي الدخل الأقل إن مصروفاتهم الشهرية كانت أعلى من دخلهم الشهري، وقال 42٪ منهم إن مصروفاتهم الشهرية ودخلهم الشهري كانا متقاربين، بينما أفاد 17٪ منهم أن مصروفاتهم الشهرية كانت أقل من دخلهم الشهري.

الشكل ١. الدخل مقابل المصروفات

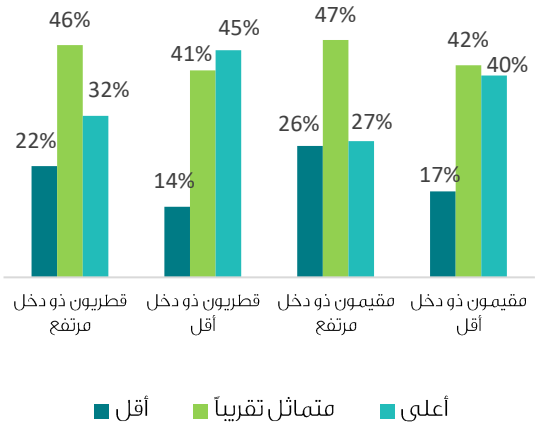

ممارسات الإنفاق والإدخار

لفهم السلوكيات المالية للأسر بشكل أفضل، من المهم دراسة آثار التغير في البيئة الاقتصادية للأسر والسياسات التي تؤثر على المُدخرات وسلوك الاقتراض والاستهلاك لمجموعة مختلفة من الأسر. كما يمكن النظر إلى أنماط ادخار وديون الأسر على أنها انعكاس لاستراتيجيات مالية محتملة، سواء تم ممارستها بوعي أم بلا وعي.

وبالتالي، تضمنت الدراسة أسئلة حول تخطيط الأفراد للادخار مُسبقًا وتوفير جزء من دخلهم الأسري. أظهرت النتائج أن 78٪ من المستجيبين قد خططوا مُسبقًا بالفعل لكيفية إنفاق دخلهم، مقارنة بـ 22٪ من بقية المستجيبين.

بالإضافة إلى ذلك، تم سؤال المستجيبين عن عادات الادخار كجزء من دخلهم الأسري. يدخر حوالي 51٪ من القطريين جزءاً من دخلهم الأسري، بينما 49٪ لا يقومون بذلك. في المقابل، فإن غالبية المقيمين من ذوي الياقات البيضاء (60٪) يدخرون جزءاً من دخلهم، في حين أن 40٪ منهم لا يدخروا.

الشكل ٣. الادخار من الدخل الأسري

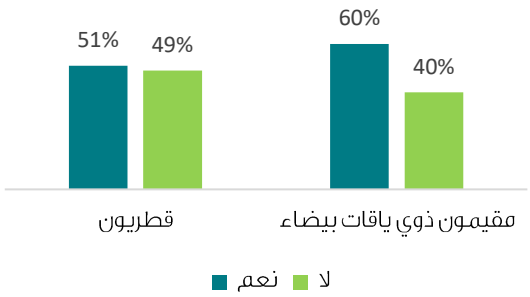

القروض

يميل المواطنون في قطر إلى اقتراض مبالغ مالية أكبر عن طريق البنوك المحلية. وتعود هذه الظاهرة جزئيًا إلى السياسات الليبرالية التي تطبقها البنوك على القطريين. وبصورة أدق، يحق للمواطن القطري اقتراض ما يصل إلى 2،000،000 ريال قطري بدون ضمانات إضافية ومع وجود دليل على الراتب فقط[3].

ويتوافق هذا الأمر مع نتائج الدراسة الحالية، والتي أظهرت أنه بشكل عام لجوء المواطنين القطريين للاقتراض بشكل أعلى مقارنة بالمقيمين ذوي الياقات البيضاء. وعند السؤال عن قائمة الأشياء التي دفعها المستجيب أو عائلته عن طريق القروض (مثل سيارة، منزل، حفلات زفاف، الاستثمارات التجارية، وغيرها)، أفاد المستجيبون بإنفاق مبالغ كبيرة لقروض عناصر استهلاكية محددة. ومن الجدير بالذكر أن نسبة عالية من المقيمين من ذوي الياقات البيضاء (39٪) لم يقترضوا قط، مقارنة بـ 18٪ فقط من القطريين.

السيارة: حصل 51٪ من المستجيبين القطرين على قرض لشراء سيارة، بينما اقترض 37٪ فقط من المقيمين لشراء سيارة. ومن ناحية الدخل، أظهرت النتائج أن نسبة عالية من القطريين ذوي الدخل المنخفض (56٪) والمقيمين ذوي الدخل المرتفع (45٪) اقترضوا لشراء السيارات.

المنزل: حصل (28٪) من القطريين على قروض لشراء منزل مقارنة بـ (13٪) من المقيمين ذوي الياقات البيضاء. وأشارت النتائج إلى أن 17٪ من المقيمين ذوي الدخل المرتفع اقترضوا أموالاً لشراء منزل، في حين لجأ ١١٪ فقط من المقيمين ذوي الدخل المنخفض إلى القروض. وبالمثل، أفاد عدد أكبر من القطريين ضمن مجموعة الدخل المرتفع (30٪) عن حصولهم على قروض للمنازل مقارنة بالقطريين ضمن فئة الدخل المنخفض (25٪).

حفلات الزفاف: فيما يتعلق بالقروض التي تم الحصول عليها لتحضير حفلات الزفاف، أفاد 8٪ من القطريين أنهم لجئوا للاقتراض، بينما قام 3٪ فقط

من المقيمين ذوي الياقات البيضاء بالاقتراض لحفلات الزفاف.

الاستثمارات التجارية: حصل 6٪ من المستجيبين القطريين على قروض لاستثمارات تجارية، بينما اقترض ٣٪ فقط من المقيمين ذوي الياقات البيضاء أموالًا للاستثمار في الأعمال التجارية. ومن المثير للاهتمام أن ١٠٪ من القطريين ذوي الدخل المرتفع حصلوا على قروض للاستثمارات التجارية، مقارنة بـ 3٪ فقط من القطريين ذوي الدخل المنخفض.

فئات أخرى: أفادت نسبة أقل من القطريين (5٪) والمقيمين (7٪) عن الاقتراض لأغراض التعليم والرعاية الصحية وأسباب شخصية أخرى.

الشكل ٣. العناصر المدفوعة عن طريق الاقتراض

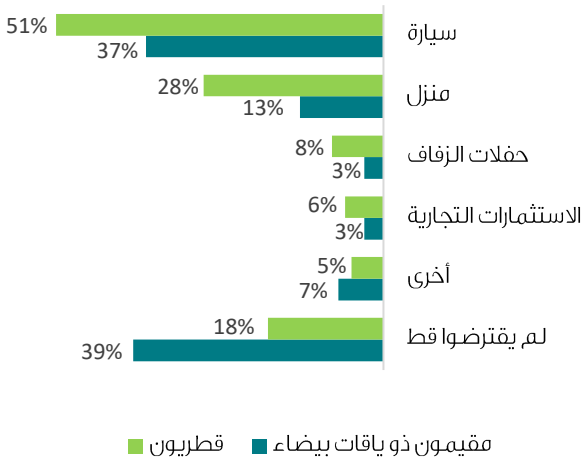

المصادر

1. BTI (2022). Bertelsmann Stiftung, Country Report-Qatar. Gütersloh:Bertelsmann Stiftung, 2022.
2. MDPS (2015). Measuring the Standard of Living in Qatar: Household Expenditure and Income Survey 2012-2013. Retrieved from https://www.psa.gov.qa/en/knowledge/ReportsandStudies/SolEn.pdf.
3. Farah, A. (2019). Financial Literacy Programs – Current State and Educational. Qsmartlab Reports. Retrieved from Recommendations http://qsmartlab.com/financial-literacy-programs-state-and-recommendations.

توصيات السياسات

1. **تقديم برامج حول الثقافة المالية (حضوريًا/ عن بُعد)** لبناء القدرات المجتمعية والتثقيف المالي للأفراد والأسر ورفع الوعي حول الإدارة المالية الرشيدة، وتخطيط ميزانية الأسرة وتشجيع الأفراد على توجيه جزء كبير من دخلهم إلى المدخرات.

2. **تأسيس فريق عمل استشاري** يضم صُنّاع السياسات وممثلين من الوزارات والمؤسسات المالية ذات الصلة وباحثين والقطاع الخاص، لمراجعة أحدث النتائج البحثية المتعلقة بتقلبات الأسعار ومعايير الاستهلاك الأسري.

3. **توفير إطار شامل لسياسات القروض** إسداء المشورة للبنوك والمؤسسات المالية للتطوير والحفاظ على السياسات والإجراءات التي توفر إطارًا فعالًا وشاملًا وخيارات للقروض مُصممة خصيصًا لكل من المواطنين والمقيمين من ذوي الدخل المرتفع والمنخفض.